لاجئون عراقيون يسألون:

اين ذهبت الملايين المخصصة لمساعدتنا ؟

بغداد/ ايناس طارق

بعد عودة العراقيين الى ديارهم نتيجة تحسن الاوضاع الامنية وهذا السبب كان العامل الرئيسي الى اعطاء الفرصة لمنظمة الصليب الاحمر للبدء بتوزيع المبالغ المالية على العراقيين المسجلين في مكاتب المنظمة العليا والتي اصدرت احصاءات ان عدد المسجلين لا يتجاوز المليون واربعمائة لاجى عراقي في القطر السوري وبعد ذلك بدأت المنظمة بتوزيع مبلغ الف وثمانمئة ليرة سورية أي ما يعادل خمسة وثلاثين دولاراً امريكياً ويكون هذا المبلغ صادراً على هيئة صك يسمح لحامله فقط بشراء السلع الغذائية وهذا المبلغ يمكن الحصول عليه بعد ابراز كارت مسجل فية اسم العراقي وعنوانه والمنطقة التي يسكن فيها ولكن هذا المبلغ هل يكفي لسد احتياجات العائلة وخصوصا هناك منظمات انسانية عديدة تتابع اوضاع العراقيين والمنظمة الاوربية مليون وخمسمائة يورو للاجئين العراقيين في سوريا وعمان اذن متى ينظر الى حال العراقي الذي اصبح بحاجة كبيرة جدا الى الاموال لتجاوز الازمات والصعوبات المالية وبالرغم من عودة الكثيرين هناك الالالف لا يستطيعون العودة لاسباب جعلتهم يفقدون كل مايملكون وحتى بعد تقديم التسهيلات من الحكومة العراقية لازال الخوف يسيطر على البعض من حدوث اختراقات امنية تكون حياتهم الثمن فيها ولكن بعد هذه السنوات اليس من حق العراقي العودة الى الديار المواطن هادي يشكو من صعوبة الاوضاع على الرغم من انخفاض الاسعار في الاسواق السورية بعد عودة الآلاف من العراقيين بعد تطبيق نظام الفيزة الذي كان عاملا رئيسيا لانقلاب الاوضاع الاقتصادية هناك يقول هشام انا لديَ ثلاثة اطفال و حصلت على الاقامة ولكن كيف اعود الى بغداد ولم يبق لدينا شي هناك انا اتمنى العودة .والمبلغ الذي نحصل علية من مكتب المنظمة العليا للاجئين في منطقة جرمانة لا يكفي لسد الاحتياجات الكثيرة والشتاء بارد جدا وقد قدم بعض العراقيين الاغطية لمساعدتنا ولا نستطيع استخدام الكهرباء

لانها تحدد من قبل صاحب الشقة واذا تتجاوز تدفع الاجور . عائلة عراقية كان طريق العودة لبعضهم سببا في عدم اللقاء من جديد ولكن هل يمكن ان تفترق عائلة لمجرد عودة احد افراد الاسرة من اجل الحصول على المال من بيع السيارة لمساعدتهم في علاج والدهم الذي كان بحاجة الى اجراء عملية جراحية في العمود الفقري والان كما يقول احمد لا استطيع العودة الى سوريا ولم يبق مع والدي غير اختي ولا تستطيع اكمال اجراءات الدخول الى المستشفى واحاول الان الحصول على هوية غرفة تجارة بغداد من اجل الحصول على فيزة الدخول لاكمال علاج والدي وكذلك انا املك محل لبيع الملابس مع ثلاثة شركاء سوريين لتوفير المصاريف والنفقات من اجل البقاء هناك . العراقيون الذين يحملون هويات اللاجئين احوالهم صعبة جدا وظروفهم المادية تكاد تكون معدومة ويوميا ومنذ ساعات الصباح الباكر لاترى امام مكاتب الامم المتحدة غير طوابير طويلة ينتظرون الحصول على المساعدات او تاشيرات تسمح لهم بمغادرة الاراضي السورية لان الدول الاوربية بدات تقدم التسهيلات والمساعدات المالية اللاجئين بصورة افضل من الدول العربية . سامر يقول: انا هنا منذ ثلاث سنوات ولم احصل على غير هذه المساعدة المالية وتكون خمسة وثلاثين دولاراً ولا يسمح لنا باستخدامها الاالشراء المواد الغذائية ولمدة شهر ولكن انحتاج الى دفع الايجار واجور الاطباء ابنتي تعرضت الى التهاب في اللوزتين ولم استطع ان اذهب بها الى الاطباء ولا المستشفيات وحتى بعد ابراز الهوية التي تؤكد اني لاجى عراقي لا احصل على التسهيلات ماذا نفعل بهذا المبلغ وكل يوم نسمع ان هناك الملايين من الدولارات قد خصصت لتحسين اوضاع المقيمين في الخارج. يقول مهند: لا يخفى ان فرص العمل قد توفرت بعد عودة الالاف من العراقيين الى بغداد ولكن الاوضاع هنا لم تتغير ونحن نريد العودة ولكن كيف وكل ما نملك قد تصرفنا به وننتظر ان تتحسن الظروف الامنية بصورة اكبر للعودة ونترك فكرة ان نبقى لاجئين لاننا لم نحصل على جزء يسير من المساعدات وكل يوم نذهب ونسجل في المكاتب التابعة للصليب الاحمر من دون فائدة واحيانا كثيرة نبقى حتى ساعات الظهيرة ليخرج علينا احد الموظفين ليخبرنا انه لا يمكن توزيع المساعدات لعدم اكتمال العدد او عدم توفر الاموال وكل يوم هكذا احوالنا المادية والمعيشية صعبه انا اسكن مع عائلتي في مكان صغير نحن نسميها ملجأ لا تتجاوز سعته السبعة امتار وهو بارد جدا لانه تحت الارض وايجاره الشهري مئة دولار واعمل يوميا في مخبز لصناعة الخبز مقابل الفي ليرة سورية . هناك عدد كبير من المسؤولين العراقين جاءوا والى سوريا لدراسة اوضاع العراقيين ولكن الى الان لم يتم تعديل او صرف الاموال التي حددت لهم ومازالت اوضاعهم كما هي اذا اين الحل ومتى يمكن تنفيذ هذه الوعود والاتفاقيات وهم اصبحوا بحاجة ماسة للنظر الى اوضاعهم فمنهم من لا يستطيع العودة الى بغداد لظروف امنية لا تسمح في الوقت الحاضر بالعودة ولكن هل يتركون يواجهون مصيرهم من دون مساعدة وقد ساءت امورهم ولم يبق لديهم الكثير ابو مصطفى يقول: نحن لا نخفي قلقنا من العودة ونتمنى ان تتحسن الاوضاع الامنية بصورة كاملة ولكن الان اوضاعنا المادية سيئة وصعبة والشتاء بارد هنا ولا نستطيع العمل لان اعمارنا لا تسمح لنا بالعمل وعائلتي في بغداد تحتاج الى المال لتوفير طلباتهم والان اذهب الى مكاتب منظمة اللاجئين للحصول على المساعدات التي لا تكفي والمشكلة حددت فقط لشراء المواد الغذائية نحن بحاجة الى شراء النفط والماء والملابس وخصوصا بعد انحسار اعداد العراقيين القادمين الى سوريا لاننا كنا نستطيع الحصول على مانرغب ونحتاج له من عوائلنا في بغداد ولكن الان لا يمكن لانه اصبحت اجرة النقل للمواد والمستلزمات مرتفعة والسواق يطلبون ما لايقل عن خمسين دولاراً للمرة الواحدة .

بشار لايقل ألماً وشكوى من ضعف الحالة المادية ويطلب من المسوؤلين النظر بواقع جدي وعملي اللاجئين العراقيين لان ظروفهم صعبة وبحاجة الى المال وليس المواد الغذائية فقط وكذلك لماذا تكون معاملة العراقي قاسية وكأنه يعاقب على ذنب لم يرتكبه .يقول بشار انا لدي بنتان احدهما خطبت الى احد الاشخاص السوريين ولكن فجاة وبعد مرور شهر تركها غارقة في حزنها والمها وعندما سألنا عن السبب كانت الاجابة عائلته ترفض الارتباط ولكن الحقيقة كانت انه كان يتصور انه لدينا الاموال التي تساعده للبدء بمشروع تجاري ولو كنا في بلدنا لماحدث لنا ذلك حتى لا نستطيع ان نتكلم او نعترض على ما يسببه الاخرون لنا من الاذى لان ذلك سوف يكون جواز المغادرة لنا . رعد يبلغ من العمر خمسين عاما وبسبب عمله السابق في احدى الدوائر التابعة للنظام المقبور يقول: انا اريد العودة الى عائلتي وبلدي ولكن هناك بعض الاوضاع التي تكون سببا لعدم اتخاذ هذا القرار إضافة الى انني لااستطيع المغادرة لانني مطلوب بمبلغ ستمائة دولار اضطررت الى الاستدانة لتدهور صحتي وعندما ذهبت الى منظمة الهلال الاحمر السوري في دمشق منطقة زمالكة وقدمت التقارير الطبية والهوية التي توكد انني مسجل لدى المنظمة العليا اللاجئين وانني بحاجة الى المال لدخول المستشفى للعلاج رفضوا اعطائي المال وكانت الاجابة نحن لانعطي الاموال وانما فقط المساعدات الغذائية والمساعدات التي نحصل عليها لاتحتاج الا شراء الوقود لطهي الطعام ومن اين لنا الاموال الكافية لذلك؟. هشام لايختلف عن بقية العراقيين في مواجهة الاوضاع السيئة والتي حتى الان المسؤولون لم يجدوا الحل المناسب لها وهم ينتظرون ما يساعدهم على تجاوز الظروف التي اصبحت قاهرة من اين ياتوا بالنقود يقول هشام: ان بعض الاصدقاء اخذ عائلته وذهب للعيش في مخيمات اللاجئين لانه لا يستطيع دفع الايجار للسكن ولدية اطفال صغار والكل يعلم ويطلع على اوضاع العراقيين في المخيمات التي كانت المحطة الاخيرة للوقوف عندها . ونتيجة البرد الشديد توفيت ابنة صديقي سالم وهو موظف عسكري سابقا وعاد الى بغداد بعد ان فقد كل شي ولم تقدم له المساعدة عندما طلبها وانما كانت الاجابة اذهب الى سفارة بلدك لتساعدك نحن غير مخولين بصرف المبالغ النقدية وحتى ان كانت للعلاج فهل يمكن ان يكون مصير العوائل التي بدات تستفد اموالها نفس المصير .. عصام عراقي مقيم يملك مصنعاً لصناعة الملابس النسائية في منطقة جرمانة وهذه المنطقة التي تكاد تكون معلومة لدى الجميع عن احتوائها على اعداد كبيرة من العراقيين يقول عصام ان نظرة قليلة الى داخل المصنع سوف ترى اعداداً كبيرة من النساء العراقيات وباجور قليلة لان التي لاتعمل لا تجد لها عمل اخر وانا لا استطيع تحديد اجورهن لانني شريك مع تاجر سوري وهو صاحب الارض ولكن يمكن معرفة المستوى المعيشي المتدهور لبعض العوائل عندما نذهب الى المعامل السورية لان اغلب العوائل سمحت للفتيات بالعمل لتلبية متطلبات الحياة اليومية فهناك نساء يعملن على القطعة بما يسمى تطريز القماش وهي عملية متعبة واجورها لاتتعدى الليرة وبالرغم من ذلك تجد القبول !! شروق فتاة عراقية تعمل في مصنع لصناعة الجبس وباجر لايتعدى خمس عشرة ليرة سورية في مصنع الكابتن ويقع في منطقة جرمانة تقول شروق: نحن نعاني من سوء الأحوال المعيشية وليس لدينا الإمكانية المادية لتجاوز الصعوبات وما نحصل عليه من مساعدات شهرية من منظمة الصليب الاحمر نقوم ببيعها لتوفير بعض المبالغ لدفع الايجار الشهري للشقة التي تكادتكون الشروط الصحية معدومة فيها ولكن بعد مغادرة اعداد كبيرة من العراقيين اصبحت الايجارات مضاعفة عن السابق .. هل يمكن تجاوز الصعوبات ومحاولة اعادة النظر في المساعدات التي تقدم الى اللاجئين والاطلاع على احوالهم المعيشية لان من فقد امواله وداره ذهب للبقاء في مخيمات على حدود بلده ينتظر من يمد له يد المساعده للبقاء وان لاتكون هذه المخيمات بعيدة عن انظار التصريحات التي تكاد تكون اسبوعية واين المساعدات التي تخصص من المنظمات الدولية لماذا لاتوزع مباشرة على الاجئين وهم مسجلون لديها ومنذ مايقارب الثلاث سنوات..

اساتذة وموظفو جامعة بابل: اطلقوا سراح قانون الخدمة الجامعية

عماد العلي

تظاهر منتسبو جامعة بابل مؤخراً داخل حرم الجامعة مطالبين الحكومة بتفعيل قانون الخدمة الجامعية الذي كان ساري المفعول منذ اكثر من عشرين عاما مؤكدين في تظاهرتهم القيام باعتصام شامل قد تشاركهم به جميع الجامعات العراقية .. (المدى) كانت هناك والتقت عدد من موظفي واساتذة جامعة بابل : حامد كريم موظف يقول ان قانون الخدمة الجامعية هو حق طبيعي ونأمل من الحكومة تنفيذ بنود هذا القانون لانه يهم شريحة مهمة في كيان المجتمع العراقي .. اما الموظف عادل محمد طالب فأكد ضرورة رفع المستوى المعيشي لموظف الخدمة الجامعية الذي يتحمل تكاليف البحث العلمي لاسيما ان تنفيذ هذا القانون سوف يساهم في تعزيز عملية البحث العلمي والعملية التعليمية برمتها . اما الموظفة انعام لطيف فقالت: انه من المفروض ان تقوم الحكومة والبرلمان العراقي بتفعيل القوانين التي تمس الحياة المعيشية للفرد العراقي خاصة ان الموظف بأمس الحاجة الى دعم الحكومة بالوقت الحاضر لكي يعيش بمستوى معيشي جيد ... اما الموظف مرتضى علي فتساءل عن حكمة مجلس النواب والحكومة في اهمال احد اهم القوانين في الدولة العراقية والذي يمس شريحة مهمة من الموظفين وقال: ان تفعيل هذا القانون سوف ينصب في خدمة هذا البلد الذي هو بحاجة الآن الى ملاكات علمية تعمر وتبني الوطن . واشارت رئيسة رابطة موظفي الجامعة السيدة فوزية محسن شلال الى ان تعطيل تنفيذ قانون الخدمة الجامعية سبب احباطاً للموظفين الذين كانوا يأملون خيرا من الحكومة بأعادة شمولهم بقانون الخدمة لاسيما ان منتسبي الجامعات من الموظفين والاداريين لهم دور كبير في العملية التعليمية . ودعت رئيسة رابطة موظفي جامعة بابل مجلس النواب الى اعادة النظر في القانون وتفعيله والاسراع في المصادقة عليه.

قانون الكفاءات

من جانبه اكد الدكتور احمد الحسيني معاون عميد كلية الادارة والاقتصاد ان دور

الاستاذ الجامعي هو دور قيادي وتربوي سواء كان على مستوى الجامعة او المجتمع وذلك من خلال القدرات والامكانات والمهارات المتوفرة لديه والتي ينبغي ان يؤديها بالشكل المطلوب مهنيا" وتربويا" في داخل الجامعة او خارجها ، وهذا بدوره ينعكس ايجابا" من خلال العلاقة الوثيقة بين المجتمع والجامعة.

ان الدور المطلوب للاستاذ الجامعي ينبغي ان يكون بافضل صورة لما له من انعكاسات ايجابية على المستوى العلمي للطلبة. لذا يتطلب من الحكومة ان تهتم وتراعي هذه الفئة المهمة والتي تمتلك المؤهلات لدفع عجلة التقدم الى الامام لذا فأن الاهتمام به وتحسين مستواه المعيشي امر لا بد منه وفي هذه المرحلة والظروف غير الاعتيادية سواء من الناحيه الامنية اوالاقتصادية لذا فلا بد من ان تكون هناك معايير وحوافز حتى يتمكن من تجاوزها.

يقول الدكتور حامد عبد المحسن كاظم مما لا شك فيه ان الاستاذ الجامعي له دور الريادة في المجتمع لما للجامعة من مكانة كبرى في المجتمعات كافة اذ تمثل الجامعة نقطة اشعاع علمي وثقافي في المجتمع والمرآة التي يرنو المجتمع بمختلف شرائحه اليها من اجل التعديل والتقييم والتصحيح.

واذا كانت الجامعة بهذه المكانة السامقة التي لا تدانيها مكانة اخرى بين مؤسسات المجتمع ينبغي الاهتمام بملاكاتها العلمية والتعليمية ، اذ هم بمثابة القلب النابض بالحيوية الذي يغذي بدوره اجزاء الجسم جميعها، ولذا فلا بد من رعايته والاهتمام به ليؤدي دوره على اكمل وجه وأتمه .

ان الجميع ينظر ويتطلع الى اقرار قانون الخدمة الجامعية ويتأمل خيرا" في استقطاب من هم في الخارج وجذبهم للعودة الى الوطن من اجل خدمته.

الهجرة و قانون الخدمة الجامعية

ويتساءل الدكتور كريم فخري هلال بشأن جدية الحكومة في استقطاب الكفاءات العلمية . و عزمها على إيقاف نزف العقول المهاجرة .إذ أسهمت الحكومة في هذه

الحالة وبشكل فاعل على زيادة هجرة واستنزاف العقول وامتناع القسم الآخر من العودة إلى الوطن بسبب عدم تفعيل القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة باجتذابهم وتقديم التسهيلات الممكنة لهم ولعوائلهم وأبنائهم وتوفير الأمن النفسي والوظيفي وحمايتهم كي يسهموا في بناء وأعمار وتقدم هذا الوطن . مؤكدا أن التفريط بهم يعد فقداناً وخسارة لا تعوض .. مشيرا الى أن إضاعة أو فقدان أي كفاءة علمية هو إضاعة لفرصة من التطور والتقدم لهذا البلد.

تبين أن هنالك عناصر هدامة تعمل على أبعاد هؤلاء العلماء من الوطن من خلال بيروقراطية التعامل والإجراءات الروتينية غير المنطقية ومحاربتهم بشتى الطرائق و الأساليب وتهميش القوانين الخاصة ومنها قانون الخدمة الجامعية.

الدكتور سهيل جاسم يؤكد ان عدم تطبيق قانون الخدمة الجامعية في الوقت الحاضر يعني امورا كثيرة لابد للمسؤولين النظر اليها بعين التحليل من اجل اتخاذ قرار افضل يؤدي الى خلق مجتمع احسن من الأمس ينعم ابناؤه بحياة الرفاه ويعيش الكل فيه المعيشة التي يتمناها . ومن جملة هذه الامور هي رعاية الاستاذ الجامعي لانه يمثل ثروة وطنية لايمكن التفريط بها.

اما التدريسي كريم عبيس حسان فيقول : ان الأستاذ الجامعي كان ومايزال يعاني الامرين من سياسة التهميش وضغط العامل الاقتصادي المسلط كالسيف على رقبته و الموت قتلاعلى ايدي الارهاب المقيت ... ولو نظرنا الى رساله الاستاذ الجامعي المهنية والعلمية لكفانا الخوض في النقاش الدائر حول استحقاق الاستاذ الجامعي كل هذا الاهتمام لاسيما انه المسؤول عن تخريج الطاقات الواعية التي يعتمد عليها الوطن في البناء والرقي والتطوير. كما ان ثمة عوامل موضوعية تجعل من الاستاذ الجامعي يستحق الرقي بمستواه المعيشي ولو نجري مقارنة لوجدنا ان للاستاذ الجامعي في الاردن امتيازات كثيرة مع التباين الكبير للموارد وضخامة الدخل القومي والامكانات الاخرى بالنسبة للعراق والسؤال هنا هل هذه الاشكالية هي دعوة

الاستاذ الجامعي العراقي لترك بلاده والهجرة ام ماذا ؟ فالمطلوب هنا ان على الحكومة ان تكون قراراتها مشجعة في جذب العقول واستثمارها في مجالات البحث العلمي والتعليم لرفع مستوى البلد العلمي .

وجهة نظر قانونية

الدكتور هادي حسين الكعبي معاون عميد كلية القانون يقول: من وجهة نظر قانونية ان قانون الخدمة الجامعية شرع لشريحة تعمل في المؤسسات الجامعية منذ عام ١٩٧٦ اسوة بقوانين اخرى مثل قانون الخدمة الخارجية الذي ما زال نافذا والمشكلة في قانون الخدمة الجامعية الجديد جاء بعدة امتيازات من اجل رفع المستوى المعيشي للاساتذة الجامعيين وكذلك الموظفين الذين يعملون في نطاق الخدمة الجامعية غير منصوص عليها في القانون السابق وكان هناك نقاش وحراك سياسي بين الحكومة والبرلمان في سبيل تشريع ذلك القانون وقد تغير القانون الجديد لمرات عديدة بين ما تراه الحكومة واستحصال الموافقات الاصولية وخصوصا من وزارة المالية وبين رؤية البرلمانيين لأنهم يعتقدون بأن هذه الشريحة لا بد من معاملتها معاملة خاصة حتى تتساوى الاجور والامتيازات بين الجامعات العراقية وجامعات دول الجوار لكي تتوقف هجرة العقول العراقية المتخصصة الى الخارج . وقال الدكتور الكعبي ان ثمة اعتراضات من الحكومة والبرلمان بان هناك مبالغة في الامتيازات التي نص عليها القانون ويجب ان تقتصر على امتيازات معينة تكون مقبولة وقد جاءت هذه الرؤية الحقيقية اليومية والمعيشية لهذه الشريحة المهمة في المجتمع التي مازالت لا تستطيع النهوض بواقعها المعيشي بصورة صحيحة للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد لاسيما وان راتب الاستاذ الجامعي لايعادل سوى ١٠٪ من الرواتب التي يتقاضاها الاستاذ في دول الجوار وعلى الحكومة والبرلمان (والحديث للدكتور الكعبي) ان لا يتجاهلا هذا القانون لان هذه الشريحة هي الاساس في رقي وتقدم أي بلد في النواحي العلمية والذي سوف ينعكس على استقرار البلد من الناحية السياسية.

المهندسون الزراعيون غير مرغوب بهم في جميع الوزارات

بغداد/ يونس جلوب العراف

المهندس الزراعي "مهندس بس بالاسم" كما يقول احد المهندسين الزراعيين وعندما تسأله عن السبب يقول ان الشهادة التي يحصل عليها طلبة كلية الزراعة ليست ذات قيمة اذا ما قورنت بشهادات اخرى لايحمل صاحبها صفة "مهندس" التي تكون حلماً للكثير من الطلبة الذين يعتقدون ان لقب الدكتور او المهندس هما غاية المنى في حياة اي انسان طموح لكن المهندس الزراعي حتى ان حصل على الدكتوراه في اختصاصه فان فرصه ستبقى قليلة في التعيين ولغرض التعرف على معاناتهم التقينا عدداً منهم وخرجنا بهذه الحصيلة:

المهندس الزراعي حيدر عبدالمنعم عبدالامير يقول: منذ ان انهيت الدراسة في كلية الزراعة في ١٩٨٩ وانا عاطل عن العمل وقد راجعت العديد من الدوائر حول مسألة التعيين لكني لم اجد حلاً لمشكلتي فاضطررت الى قبول وظيفة لاتمت الى اختصاصي بصلة وبعد ان يئست من محاولة الحصول على وظيفة مهندس زراعي في احدى الدوائر واعتقد ان السبب في ذلك ان وزارة الزراعة ليست لديها الدرجات الوظيفية الكافية للمهندسين الزراعيين الذين يتخرجون في كليات الزراعة في مختلف مناطق العراق كما ان الواقع الزراعي الحالي ليس بمستوى الطموح وذلك لعدم وجود زراعة حقيقية اذ ان الاستيراد قد اصبح هاجس جميع العاملين في التجارة وهذا اثر بشكل كبير على الزراعة وكما ان العديد من المزارعين قد هجروا مهنتهم بسبب الوضع الامني في عدد من المناطق وعدم قدرتهم على ايصال منتجاتهم الى السوق.

الدراسات العليا في كلية الزراعة معضلة كبيرة هكذا يقول المهندس غزوان سليم خريج السنة الدراسية ١٩٨٨-١٩٨٩ اذ ان المقاعد الدراسية المخصصة للكليات الزراعية في كل عام لايكون اكثر من مقعد او مقعدين مما لايتيح الفرصة للطالب للحصول على الماجستير والدكتوراه وذلك لوجود حالات المحسوبية والاولويات تكون للمقربين من اصحاب النفوذ والمال فمنذ تخرجنا وحتى الان لم تتح لنا فرصة الحصول على مقعد دراسي للماجستير علماً ان لدي معدلاً يؤهلني لدراسة الماجستير فضلاً عن الرغبة في تطوير قابلياتي من خلال الوصول الى درجات العلم الكبرى كشهادتي الماجستير والدكتوراه.

اثير عبدالصاحب خريج السنة ١٩٩٨-١٩٩٩ يقول ان هناك مشروعاً سمي بمشروع القرى العصرية وقد تقدم لهذا المشروع من قبل عدد كبير من المهندسين الراغبين وانا من ضمنهم فمنذ الاعلان عن هذا المشروع عام ٢٠٠٤ لم نحصل على اي رد من وزارة الزراعة بشأن هذا الموضوع فلو ان مشروع القرى العصرية سيرى النور فان عدداً لابأس به من المهندسين الزراعيين سيكونون خارج دوامة البطالة التي يعانونها عند تخرجهم وحتى الان ونحن كلنا امل في ان تكون الحكومة راعية حقيقية لهذا المشروع ونتمنى ان يكون ردها على انشاء هذه القرى رداً بمستوى ما قدمته في اطار خطة فرض القانون فالمرحلة المقبلة يجب ان تكون مرحلة بناء واعمار وعسى ان نرى المشروع على ارض الواقع في اقرب وقت.

بعد كل ذلك ما هو دور نقابة المهندسين الزراعيين في المواضيع التي ذكرها المهندسون الثلاثة؟ ذلك ما سنعرفه من المهندس الزراعي حسين انور علوان اذ يقول: ان دور النقابة غير مفعل وليست ذات دور ايجابي في المطالبة بحقوق اعضائها فعملها روتيني لايتعدى اصدار هويات الانتساب ودفع الاشتراكات وهذه معضلة كبرى لايواجهها المهندسون الزراعيون فحسب بل ان اكثر النقابات الموجودة على الساحة العراقية دورها معطل وليست لديها القدرة على ان تكون مركز ضغط باتجاه حصول اعضائها على مايريدون من استحقاقات مهنية وهذا الامر يتطلب وقفة جادة باتجاه تفعيل دورها حتى يكون وجودها مبرراً والا ما معنى وجودها اذا لم تحقق ما يريده اعضائها؟ بعد الذي تعرفنا عليه من معاناة اوضح لنا بعض المهندسين الزراعيين كيف سيكون الجواب على اسئلتهم وهل يكون لنقاباتهم دور اكبر في معالجة همومهم التي افصحوا عن بعضها ولعل الخافي اعظم وامر من ذلك فمن يدري؟ وهناك سؤال اخر وهو هل الحكومة تقوم بتحسين اوضاع هذه الشريحة المظلومة على مختلف الصعد؟ ذلك ما ستكشفه الايام والى ذلك الحين سنبقى واياهم من المنتظرين.